E/CN.15/1999/L.1/Add.2

الأمم المتحدة

Distr.: Limited
30 April 1999
ARABIC
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الثامنة
فيينا ، ٢٧ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٩

مشروع التقرير

المقرر : آدريان فييريتا (رومانيا)

اضافـــة

الفصل الثاني - أعمال المركز المعني بمنع الاجرام الدولي

ألف - هيكل المناقشة

١ - نظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، في جلستيها الرابعة والخامسة ، المعقودتين يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ، في البند ٣ من جدول الأعمال ، المعنون :

"أعمال المركز المعني بمنع الاجرام الدولي :

"(أ) اصلاح العدالة الجنائية وتدعيم المؤسسات القانونية : اعداد المعلومات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وتحليلها واستخدامها في وضع السياسات ، وحوسبة عمليات العدالة الجنائية ؛

"(ب) التعاون التقني ؛

"(ج) التعاون مع هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات ؛

"(د) تعبئة الموارد ."

٢ - وللنظر في البند ٣ من جدول الأعمال ، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام عن أنشطة المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/1999/4) وتقرير المدير التنفيذي عن أعمال المركز المعني بمنع الاجرام الدولي (E/CN.15/1999/2) .

٣ - واستمعت اللجنة في جلستها الرابعة ، المعقودة يوم ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ، الى كلمة افتتاحية من الموظف الرئيسي في المركز المعني بمنع الاجرام الدولي ، ثم أدلى بكلمة ممثلو الصين

وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان . وأدلى المراقب عن جنوب افريقيا أيضا بكلمة . كما ألقى كلمة المراقبون عن معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (نيابة عن المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية) ، ومعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان .

٤ - واستمعت اللجنة ، في جلستها الخامسة ، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ، الى كلمة من ممثلي ألمانيا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) والاتحاد الروسي وهولندا وأوكرانيا والمكسيك وفرنسا وجمهورية كوريا وتوغو والهند (نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين) . كما ألقى كلمة المراقبون عن المغرب وبيلاروس وتركيا واندونيسيا واسرائيل .

باء - المداولات

٥ - أثنى عدة مشاركين على المدير التنفيذي لما بذله من جهود في اعداد تقرير واضح ووجيز عن أعمال المركز المعني بمنع الاجرام الدولي (E/CN.15/1999/2) . وأعرب مشاركون كثيرون عن تقديرهم للجهود التي يبذلها المركز في تركيز أعماله وتنسيقها وتنظيمها ، ولا سيما أنشطته في مجال التعاون التقني ، من أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والاتجار بالبشر . كما أثني على المركز لاعداده البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر (E/CN.15/1999/CRP.2) والبرنامج العالمي لمكافحة الفساد (E/CN.15/1999/CRP.3) والدراسات العالمية المتعلقة بالجريمة المنظمة (E/CN.15/1999/CRP.4) . واعتبرت تلك البرامج بمثابة أساس استراتيجي سليم لأنشطة المركز في مجال التعاون التقني . وجرى التشديد على أهمية اتباع نهج شامل واقليمي لمعالجة المسائل . وأعرب بعض المشاركين عن تقديرهم لاستشارتهم ولاتاحة الفرصة لهم لكي يبدوا تعليقاتهم أثناء صوغ البرامج . وأعرب آخرون عن رغبتهم في أن تستخدم اللجنة منتدى للقيام بمبادرات من هذا القبيل . واقترحت زيادة تحسين البرامج العالمية ، خصوصا فيما يتعلق بالمنهجية وتعريف مكونات البحث . ورأى أحد المشاركين أنه ينبغي للمركز أن يحدد بمزيد من الوضوح ما يحتاج اليه من موارد لتنفيذ البرامج العالمية مع الحفاظ على أنشطة التعاون التقني الجارية التنفيذ .

٦ - وأعرب عدد من المشاركين عن الحاجة الى وضع أنشطة للتعاون التقني تتمشى مع مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتدعمها . وبينما أبدى مشاركون كثيرون تأييدا واضحا لتعزيز أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها المركز ، اقترح آخرون أن يتواصل ايلاء الاهتمام لتحسين نظام العدالة الجنائية ، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية . فمن شأن هذا التحسين لنظام العدالة أن يشكل عنصرا هاما في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية . وشدد بعض المشاركين على أهمية ضمان أن يكون لأنشطة التعاون التقني تركيز وأثر اقليميان . واضافة الى ذلك ، أشار بعض المشاركين الى ضرورة أن يوسع المركز أنشطته على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، مع ايلاء القارة الافريقية اهتماما خاصا . وأشاد عدة مشاركين بالمركز لتوسيع تواجده الميداني من أجل تحسين نوعية مشاريع التعاون التقني وآنيتها . وفي ذلك الصدد ، أعرب العديد من المشاركين عن تقديرهم للمركز لزيادة تفاعله مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات .

٧ - وأشير الى أن الفجوة لا تزال قائمة بين ولاية المركز وموارده المالية المحدودة ، سواء المتوفرة من ميزانيته العادية أو من مصادر من خارج الميزانية . ونادى عدة مشاركين بتوفير مزيد من الموارد للمركز . وجرى التسليم بالجهود التي يبذلها المركز لتقديم برنامج عمل مركّز وموجه نحو احراز نتائج . وفي ذلك السياق ، أشار عدة مشاركين الى اعتزام حكوماتهم توفير موارد اضافية للمركز دعما لأنشطة التعاون التقني .

٨ - وأشار المشاركون الى أن أحد الشروط الهامة في مكافحة الجريمة المنظمة هو وجود نظام عدالة جنائية فعال يستفيد من التقدم التكنولوجي في مجالات كالحوسبة وادارة البيانات ويقيم في الوقت ذاته توازنا سليما بين انفاذ القانون واحترام حقوق الانسان . ورأى عدد قليل من المشاركين من الضروري أن يمضي المركز في معالجة مجالات اهتمام تقليدية ذات صلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في اطار برنامجه للتعاون التقني .

٩ - واتفق مشاركون عديدون على ضرورة بذل كل الجهود لتجنب الازدواجية في أنشطة التعاون التقني في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية . واعتبر من الهام التنسيق مع المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومع المنظمات الاقليمية والمعاهد الوطنية وسائر الجمعيات . وأعرب في ذلك الصدد عن تقدير كبير للأنشطة التي تضطلع بها المعاهد التي تتألف منها شبكة البرنامج . وأشار بعض المشاركين الى أهمية تعزيز قدرة المعاهد على مساعدة الأمانة العامة في أعمالها .